E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/29/6
4 March 2016
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

الدورة التاسعة والعشرون
الدوحة، 13-15 كانون الأول/ديسمبر 2016

البند 7 من جدول الأعمال المؤقت

مشروع الإطار الاستراتيجي المنقح لفترة السنتين 2018-2019

موجز

تتضمن هذه الوثيقة مشروع الإطار الاستراتيجي المنقح للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) لفترة السنتين 2018-2019. وهو يشمل التوجه العام للبرنامج 19 من الإطار الاستراتيجي المقترح للأمم المتحدة للفترة 2018-2019 بشأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا، والاستراتيجيات والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز الخاصة بكل من البرامج الفرعية السبعة. وقد استعرضت اللجنة التنفيذية مشروع الإطار الاستراتيجي للفترة 2018-2019 في اجتماعها الثاني الذي عقد في عمّان في الفترة من 14 إلى 16 كانون الأول/ديسمبر 2015. وهذه النسخة المنقحة من الإطار الاستراتيجي تأخذ بملاحظات الدول الأعضاء التي شاركت في الاجتماع وبالمشورة المقدمة من الأمانة العامة للأمم المتحدة.

واللجنة مدعوة إلى استعراض هذا الإطار الاستراتيجي بما يتضمنه من توجه عام لبرنامج عملها وكذلك الاستراتيجيات والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز الخاصة بكل من البرامج الفرعية السبعة، مع مراعاة الولايات المحددة الصادرة عن اللجنة والولايات العامة الصادرة عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويُطلب إليها أيضاً تقديم توصيات محدّدة بهدف تحسين مشروع الإطار الاستراتيجي المنقح لفترة السنتين 2018-2019 وإقراره.

المحتويات

الصفحة

التوجه العام 3

البرنامج الفرعي 1- الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية من أجل التنمية المستدامة..... 6
البرنامج الفرعي 2- التنمية الاجتماعية 9
البرنامج الفرعي 3- التنمية والتكامل الاقتصادي 11
البرنامج الفرعي 4- التكنولوجيا من أجل التنمية والتكامل الإقليمي..... 13
البرنامج الفرعي 5- الإحصاءات لوضع سياسات مرتكزة على الأدلة 15
البرنامج الفرعي 6- النهوض بالمرأة 17
البرنامج الفرعي 7- التنمية وتخفيف آثار النزاعات 19

المرفق- الولايات التشريعية 22

التوجه العام

19-1 التوجه العام للبرنامج 19 المعني بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا، من الإطار الاستراتيجي المقترح للأمم المتحدة للفترة 2018-2019 هو تعزيز التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية والتكامل الإقليمي بين الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، مع إيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نمواً والبلدان المتأثرة بالنزاعات. والإسكوا ببرامجها الفرعية السبعة المترابطة هي المسؤولة عن تنفيذ هذا البرنامج.

19-2 ويُستمد توجه السياسة العامة للبرنامج من قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي 1818 (د-55) المؤرخ 9 آب/أغسطس 1973 الذي أُنشئت بموجبه اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، و69/1985 الذي عُدلت بموجبه صلاحيات اللجنة تأكيداً على مهامها الاجتماعية. وقد طلبت الجمعية العامة في قرارها 226/67 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2012 بشأن الاستعراض الشامل لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في منظومة الأمم المتحدة، إلى اللجان الإقليمية مواصلة تطوير قدراتها التحليلية لدعم المبادرات الإنمائية على المستوى القُطري، ودعت إلى إيلاء الأولوية لمبادرات التنمية المستدامة على الصعيد القُطري.

19-3 وتساهم الدول الأعضاء في تشكيل وتحديد أولويات الإسكوا ونهجها. فقد اعتمدت هذه الدول، في الدورة الوزارية الثامنة والعشرين للإسكوا، التي عُقدت في تونس في أيلول/سبتمبر 2014، إعلان تونس بشأن العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية، الذي أعاد التأكيد على العدالة الاجتماعية كقيمة جوهرية في الثقافة العربية والإسلامية وأساس لمجتمعات آمنة ومزدهرة ومتماسكة. وطلب الإعلان إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا ترسيخ العدالة الاجتماعية في أعمالها، وخاصة في جهودها الرامية إلى دعم تكييف وتنفيذ ورصد خطة التنمية المستدامة لعام 2030. كما طلب الإعلان إلى الأمانة التنفيذية تعزيز جهودها البحثية والاستشارية في مجالات العدالة، والفقر، وعدم المساواة، والحماية الاجتماعية، والاحتواء الاجتماعي، وتمكين المرأة، وإدارة الموارد الطبيعية، والحصول على التكنولوجيا، والحوكمة الرشيدة، والسياسات التجارية بوصفها مجالات حاسمة في تحقيق التنمية المستدامة؛ وشدد الإعلان على الولاية المنوطة بالإسكوا لرصد آثار الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين.

19-4 وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2015 المعنونة "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، تعهدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بألا يتخلف أحد عن الركب. ودعت خطة عام 2030 إلى اتخاذ إجراءات تحويلية من أجل القضاء على الفقر والشروع في مسار عالمي للتنمية والنمو يكون مستداماً ومرناً، من خلال أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر ووسائل تنفيذها. وسلمت الدول الأعضاء بأهمية البعدين الإقليمي ودون الإقليمي وأهمية التكامل الاقتصادي الإقليمي والترابط في تحقيق التنمية المستدامة. وفي خطة عام 2030، أكدت الدول الأعضاء أيضاً دور اللجان الإقليمية في إدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، واتفقت على أن الأطر الإقليمية ودون الإقليمية يمكن أن تيسر ترجمة فعلية للسياسات إلى إجراءات ملموسة على المستوى الوطني.

19-5 وأقرت خطة عام 2030 أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق في منأى عن السلام والأمن وأن انعدام التنمية المستدامة يعرِّض للخطر استتباب السلام والأمن. كما أقرت الخطة الجديدة ضرورة بناء مجتمعات سلمية حاضنة للجميع تكفل المساواة بين الناس في القدرة على اللجوء إلى العدالة، وتقوم على احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، وعلى فعالية سيادة القانون والحكم الرشيد في المستويات كافة، وعلى مؤسسات تتسم بالشفافية وتخضع للمساءلة. ودعت خطة عام 2030 إلى اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لإزالة العقبات

التي تحول دون إعمال تام لحق تقرير المصير للشعوب الرازحة تحت نير الاستعمار أو الاحتلال الأجنبي، والتي لا تزال تؤثر سلباً في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وكذلك في بيئتها.

19-6 وفي المنطقة العربية، يشكل تفشي النزاعات التحدي المهيمن على المسار الإنمائي. وبالإضافة إلى الخسائر في الأرواح، يعرقل النزاع والاحتلال تحقيق التنمية المستدامة إذ يتسببان بالتفكك الاقتصادي، وتصدع البنية الأساسية، وفقدان التماسك الاجتماعي، وتضاؤل فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية، وانتهاكات حقوق الإنسان الأساسية. ويوجد في المنطقة أكبر عدد من اللاجئين والمشردين داخلياً في العالم، مما أدى إلى تفاقم المشاق التي تعاني منها الفئات الضعيفة، وإلى التسبب بآثار ضارة على النساء والأطفال بشكل خاص. وفي حين لا يعاني جميع البلدان العربية من النزاعات العنيفة مباشرة، فقد تأثرت التنمية في المنطقة ككل بتداعيات النزاعات وانعدام الأمن.

19-7 وتواجه المنطقة العربية تحدياً رئيسياً آخر هو تحقيق النمو المستدام. وقد أسفر انخفاض الإنتاجية، وغياب التنويع الاقتصادي والابتكار التكنولوجي، واتساع سوق العمل غير النظامي، وعدم كفاية نظم الحماية الاجتماعية، عن زيادة تفشي الفقر واللامساواة والبطالة بين الشباب التي تسجل أعلى المعدلات في العالم. وتؤدي السياسات التجارية والمالية غير الفعالة في المنطقة إلى تفاقم تدني معدلات التجارة البينية وتعطيل سلاسل القيمة. وبالإضافة إلى التفاوتات الاقتصادية، تعاني المنطقة من اللامساواة بين الجنسين، واللامساواة في الحصول على المعلومات والخدمات، وعدم كفاية الاهتمام باحتياجات الفئات الضعيفة من السكان مثل الشباب والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والعمال غير النظاميين والمهاجرين.

19-8 والأنماط غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك في جميع أنحاء المنطقة تزيد من حجم الضغوط على الموارد الطبيعية النادرة، مثل المياه والطاقة والأراضي الصالحة للزراعة، وتشكل تهديداً خطيراً للأمن الغذائي. فتغيُّر المناخ يزيد من تفاقم التصحر في المنطقة ويؤدي إلى زيادة تواتر وقوع الكوارث الطبيعية.

19-9 ويشكل الضعف المؤسسي تحدياً يطال مختلف المجالات في تنفيذ خطة للتنمية المستدامة في المنطقة العربية حيث تعاني المؤسسات من قيود سياسية ومالية وتقنية وتفتقد إلى القدرات، مما يعرقل فعاليتها. وهذا الضعف المؤسسي يمنع البلدان العربية من تعزيز عمليات وضع السياسات الإدماجية، ويحد من قدرتها على إنتاج البيانات ذات النوعية الجيدة المطلوبة لوضع سياسات تستند إلى الأدلة، ويبطئ حشد الوسائل اللازمة للتنفيذ ومنها التمويل والتكنولوجيا والتعاون الدولي أو الإقليمي.

19-10 ويتوخى الإطار الاستراتيجي المقترح للإسكوا لفترة السنتين 2018-2019 استجابة متكاملة لتذليل تلك العقبات الشائكة أمام التنمية المستدامة، تستند إلى النهج الجماعي الذي وضعته اللجان الإقليمية لتحقيق خطة عام 2030. ويقضي هذا النهج بإدماج أهداف التنمية المستدامة في الخطط الإنمائية والأطر المالية الوطنية؛ وتعزيز الترابط والاتساق والتنسيق في السياسات لمختلف القطاعات ومستويات التدخل؛ وزيادة قدرة الدول الأعضاء على إنتاج الإحصاءات؛ والاستفادة من الوسائل المناسبة للتنفيذ، بما في ذلك التمويل من أجل التنمية، والعلم والتكنولوجيا والابتكار، والشراكات العالمية والإقليمية.

19-11 أولاً وقبل كل شيء، ستعمل الإسكوا على تعزيز التنمية المستدامة على الصعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية. وستساعد الدول الأعضاء على تصميم استراتيجيات عربية للإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية، والتكيُّف مع تغيُّر المناخ والتخفيف من آثاره، والحد من مخاطر الكوارث. وستدعم الجهود الرامية إلى تحسين

كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، وتطبيق التكنولوجيات الخضراء الملائمة، وتيسير التعاون والتنسيق الإقليميين لتعزيز أمن الغذاء والمياه والطاقة، والتخفيف من حدة الفقر في المناطق الريفية. وستشجع الإسكوا تصميم السياسات الاقتصادية الإدماجية التي تنتهج معالجة الفقر المتعدد الأبعاد. وستيسِّر إجراء حوار بنّاء بشأن ميزانيات الحكومة وسياساتها المالية، وبناء قدرات الدول الأعضاء على صياغة السياسات المستندة إلى الأدلة وتقييمها. وستقدم لها الدعم في تعبئة الموارد المالية للتنمية وصياغة السياسات المالية الملائمة لسد الثغرات في مسار تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وستوفر الإسكوا، بالتعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين، إطاراً مؤسسياً شاملاً لتوجيه خطط التنمية الإحصائية على الصعيد الإقليمي. كما ستقدم الدعم إلى الدول الأعضاء في جمع البيانات الإحصائية وتحليلها ومواءمتها ونشرها من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وستساهم في بناء قدرات النُظم الإحصائية الوطنية لضمان إنتاج بيانات ذات نوعية جيدة.

19-12 وخلال فترة السنتين، ستسعى الإسكوا إلى وضع العدالة الاجتماعية في صميم التنمية في المنطقة العربية. وستشجع اعتماد النهج القائم على الحقوق في صياغة السياسات الاجتماعية والاقتصادية الإدماجية، بمساعدة الدول الأعضاء على دمج قضايا السكان والتنمية البشرية الرئيسية في الاستراتيجيات والخطط الوطنية، مع التركيز على تنمية الشباب، والهجرة الدولية، والحماية الاجتماعية. وستفيد الإسكوا من هيكليتها المتعددة التخصصات لدعم الدول الأعضاء في تعزيز تكامل السياسات، بما في ذلك إدماج الفئات الضعيفة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، من خلال توسيع نطاق المشاركة المدنية. كما ستواصل العمل على الحد من التفاوت بين الجنسين في السياسات والاستراتيجيات والتشريعات والبرامج، وذلك بتكثيف دعمها للجهود الوطنية والإقليمية المبذولة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وضمان مساواتها في الحصول على الموارد والمشاركة في صنع القرار. وبالإضافة إلى ذلك، ستقوم الإسكوا بمساعدة الدول الأعضاء لتطوير الخطابات التي ترسخ الانتماء والمشاركة الإقليمية والمصالحة بغية إيجاد فهم مشترك للأولويات الإنمائية والمصائر المشتركة. وستعمل الإسكوا مع الدول الأعضاء على معالجة الآثار الناتجة عن تداعيات النزاعات، عن طريق إنشاء أطر إقليمية لدعم الجهود الرامية إلى بناء التماسك الاجتماعي وتعزيز القدرة على التكيُّف. كما ستواصل الإسكوا رصد آثار النزاع والاحتلال الضارة على تحقيق العدالة.

19-13 وتدرك الإسكوا أهمية التكامل الإقليمي في معالجة التحديات الرئيسية في المنطقة بفعالية. ولا يمكن اكتساب القدرة الوطنية على مواجهة الصدمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلا في إطار إقليمي يسهل الاندماج في الأسواق العالمية والهياكل السياسية التقدمية. وستواصل الإسكوا إجراء التحليلات الكمية الدقيقة للترتيبات القانونية والمؤسسية اللازمة لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي وبلوغ الأهداف الإنمائية الإقليمية. وستعمل الإسكوا على تحسين التنسيق الإقليمي بين الدول الأعضاء في ما يتعلق بالبنى الأساسية العابرة للحدود، ولا سيما في مجال تسهيل النقل والتجارة. وستساعد على اتباع نُهج إقليمية للتكيُّف مع تغيُّر المناخ والتخفيف من آثاره، عن طريق دعم تطوير آليات للتصدي لتغيُّر المناخ، بما في ذلك آثاره على الموارد المائية وما يترتب على ذلك من تداعيات على الفقراء. وستوفر الإسكوا منتدى للحوار حول السياسات المتعددة القطاعات بشأن قضايا التنمية المستدامة لصياغة مواقف إقليمية مبنية على مبدأ استناد السياسات إلى البحث العلمي واتساق القطاعات المختلفة وبناء المؤسسات؛ وستواصل استخدام صلاحية عقد الاجتماعات من أجل تسهيل مناقشة الأسباب الجذرية لانعدام الاستقرار وما يخلفه من آثار على السكان والبيئة التي يعيشون فيها، وإيجاد حلول منسقة.

19-14 وقد نظرت الإسكوا، أثناء عملية البرمجة، في كيفية تَسائُد الأطر الاستراتيجية المتتالية لتحقيق الأهداف الطويلة الأمد بما يتماشى مع خطة عام 2030، وحددت أهدافاً متوسطة الأجل لعام 2023. كما اعتمدت إطاراً مفاهيمياً لدعم الدول والشعوب العربية في صياغة رؤية مشتركة للمستقبل الذي يريدون تحقيقه في سياق خطة

عام 2030. وتلتزم الإسكوا بتعميم قضايا المساواة بين الجنسين في مختلف مجالات برنامج عملها وفي أنشطتها غير المدرجة في البرنامج. وستواصل قيادة عملية تنفيذ خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

19-15 وستواصل الإسكوا توسيع شبكة شركائها الوطنيين والإقليميين والدوليين، وستتعاون مع المنظمات غير الحكومية، ومنظمات الأمم المتحدة، والجهات المانحة، ومؤسسات البحث، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، لتلبية الحاجات الملحة للدول الأعضاء ومساعدتها على مواجهة التحديات الماثلة أمامها على مستوى السياسة العامة. وستدعم الإسكوا صياغة المواقف الإقليمية بالاستناد إلى علاقتها الخاصة مع جامعة الدول العربية. كما ستدعم تنفيذ القرارات الصادرة عن المنتديات الإقليمية الرفيعة المستوى، ولا سيما مؤتمرات القمة العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

19-16 وستواصل الإسكوا عقد اجتماعات آلية التنسيق الإقليمي بوصفها منتدى تلتقي فيه منظمات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة والمنظمات الإقليمية لمناقشة أولويات السياسة العامة الإقليمية وتنسيق العمل المطلوب لدعم تنفيذ خطة عام 2030. وستقوم الإسكوا بتعبئة المزيد من المساهمات المالية والعينية لتتمكن من نشر وتنفيذ النتائج والتوصيات التي تخلص إليها في عملها المعياري والاستجابة بفعالية لطلبات الدول الأعضاء. ولهذه الغاية، ستعمل الإسكوا على تعزيز آثار نواتج برنامج عملها العادي، وتفعيل الشراكات الاستراتيجية التي تبنيها مع جهات مختلفة في المنطقة.

البرنامج الفرعي 1- الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية من أجل التنمية المستدامة

الهدف: تحقيق الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية بما يؤدي إلى تحسين أمن الغذاء والمياه والطاقة، وتعزيز القدرة على التكيُّف مع تغيُّر المناخ، وإدماج أهداف التنمية المستدامة في عمليات وضع السياسات الوطنية والإقليمية

الإنجازات المتوقعة		مؤشرات الإنجاز
(أ) تحسين مواءمة الخطط الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة من خلال تطبيق نهج الترابط بين المياه والطاقة والغذاء	(أ) (1)	ازدياد عدد الآليات المؤسسية المتعددة القطاعات التي يتم استحداثها لدمج أهداف التنمية المستدامة في البرامج الإنمائية الوطنية
	(2)	ازدياد عدد الاستراتيجيات والخطط والسياسات التي تعتمدها الوزارات المعنية لدعم الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية
(ب) الدول الأعضاء تعزز المسارات الإقليمية ودون الإقليمية دعماً للاتفاقات والاستراتيجيات والمعايير المتعلقة بالمياه والطاقة والغذاء والبيئة	(ب)(1)	ازدياد عدد الأدوات والتقنيات والمبادئ التوجيهية المنسقة التي تعتمدها الدول الأعضاء لتعزيز أمن الغذاء والمياه والطاقة
	(2)	ازدياد عدد المبادرات المشتركة والقرارات الحكومية الدولية المعتمدة بهدف تعزيز التعاون الإقليمي واستدامة الموارد الطبيعية

الإنجازات المتوقعة		مؤشرات الإنجاز
(ج) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والمجتمعات المحلية القابلة للتأثر على التكيُّف مع تغيُّر المناخ والكوارث الطبيعية	(ج) (1)	ازدياد عدد التوصيات الحكومية الدولية والقرارات والمراسيم التي تعتمدها الدول الأعضاء في مختلف القطاعات لتنسيق الاستجابات لتغيُّر المناخ والتدابير المتخذة للتكيُّف معه والتخفيف من وطأته والحد من مخاطر الكوارث
	(2)	ازدياد عدد التدابير التي تتخذها الدول الأعضاء لتعميم مبدأ استناد السياسات إلى البحث العلمي في ما يتعلق بتغيُّر المناخ

العوامل الخارجية

يُنتظر أن يحقق البرنامج الفرعي 1 هدفه والإنجازات المتوقعة في ظل الافتراضات التالية: (أ) التزام الدول الأعضاء بإيلاء الأولوية لقضايا التنمية المستدامة واعتماد التدابير المناسبة لتعزيز أمن الغذاء والطاقة والمياه؛ (ب) تحسُّن الاستقرار السياسي بحيث يتيح بناء المؤسسات وتعزيز الحكم الرشيد والشفافية؛ (ج) تعاوُن الوزارات المعنية في الدول الأعضاء في المسائل الاستراتيجية الرئيسية؛ (د) استعداد الدول الأعضاء لإنشاء الآليات والمنتديات المشتركة بين الوزارات وعلى المستوى الأقاليمي للتعاون بشأن قضايا التنمية المستدامة وإدراج أهداف التنمية المستدامة.

الاستراتيجية

19-17 تتولى تنفيذ البرنامج الفرعي 1 شعبة سياسات التنمية المستدامة. تَميّز عام 2015 بأنه كان عام التنمية المستدامة. فقد تم خلاله اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي تُعتبر خطة تحوُّلية متينة تستند إلى الركائز الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والإدارية للتنمية المستدامة وتلتقي مع مسارات عالمية أخرى للتنمية وهي إعلان وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، واتفاق باريس (الصادر عن المؤتمر الحادي والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ).

19-18 ولكن في المقابل، ظلت التحديات قائمة في المنطقة، وهي تشمل زيادة الطلب على الغذاء والمياه والطاقة، مما يزيد من استنفاد الموارد الطبيعية النادرة ويسبب أضراراً بيئية ويؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي؛ وظهور أنماط غير مستدامة في الإنتاج والاستهلاك؛ وانعدام الكفاءة في إنتاج الطاقة وتوزيعها واستهلاكها والتسبب بزيادة الهدر في الطاقة؛ وتغيُّر المناخ وما يخلفه من آثار. ومن مهام الإسكوا، مساعدة البلدان على انتهاج مسار للتنمية المستدامة يقوم على ضمان اتساق السياسات الخاصة بقطاعات المياه والطاقة والغذاء (وفقاً لنهج الترابط)، والتحاور بشأن السياسات بين الوزارات والجهات المعنية على المستويين الوطني والإقليمي.

19-19 وفي إطار تنفيذ هذا البرنامج الفرعي، ستساعد الإسكوا الدول الأعضاء على انتهاج هذا المسار للتنمية المستدامة من خلال بناء مؤسسات قوية ومرنة؛ وإدارة الموارد الطبيعية بدرجة أعلى من الكفاءة والشفافية باعتماد

نهج قائم على الحقوق؛ وتنفيذ خطة عام 2030؛ وتيسير الحوار بشأن السياسات الخاصة بتعزيز أمن الغذاء والمياه والطاقة؛ ووضع الآليات اللازمة لتنسيق إجراءات التكيُّف مع آثار تغيُّر المناخ وغيره من الأزمات الطبيعية.

19-20 وفي هذا السياق، ستقوم الإسكوا بما يلي:

(أ) الدعوة إلى الوفاء بالالتزامات الإقليمية والعالمية وزيادة الوعي بشأنها، ولا سيما أهداف التنمية المستدامة، والخطة التي اعتمدتها اللجان الإقليمية الخمس التابعة للأمم المتحدة لتسريع تنفيذ عقد الطاقة المستدامة للجميع 2014-2024، والاستراتيجيات وخطط العمل العربية بشأن الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية والتخفيف من آثار تغيُّر المناخ والحد من مخاطر الكوارث؛

(ب) إتاحة منتدى للحوار حول السياسات المتعددة القطاعات بشأن التنمية المستدامة لصياغة مواقف إقليمية مبنية على مبدأ استناد السياسات إلى البحث العلمي واتساق القطاعات المختلفة وبناء المؤسسات؛

(ج) دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية واعتماد النهج القائم على الحقوق، وذلك بتحليل أداء هذه القطاعات، وتقديم توصيات بشأن السياسات، والدعوة إلى تطبيق التكنولوجيات الخضراء المناسبة، وتشجيع الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية؛

(د) تيسير التعاون والتنسيق على الصعيد الإقليمي لتعزيز أمن الغذاء والمياه والطاقة، والتخفيف من حدة الفقر في المناطق الريفية، وتحقيق العدالة الاجتماعية في إدارة الموارد الطبيعية؛

(ه) دعم إنشاء آليات وطنية وإقليمية أو شبكات أو مكاتب مساندة لدمج مختلف ركائز التنمية المستدامة؛

(و) تشجيع اعتماد النُهج الإقليمية بشأن التكيُّف مع تغيُّر المناخ والتخفيف من آثاره عن طريق وضع آليات للتعامل مع آثار تغيُّر المناخ، وتقييم آثار الأزمات ومدى التعرض لها، ودراسة المسائل البيئية والاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بذلك لكي يسترشد بها صانعو السياسات وتستند إليها الدول الأعضاء في المفاوضات.

21-19 ويتم تحقيق ذلك من خلال تنظيم اجتماعات للهيئات الحكومية الدولية؛ وإجراء أبحاث ودراسات تحليلية موجهة حول مبدأ استناد السياسات إلى البحث العلمي؛ وتنظيم اجتماعات رفيعة المستوى وعلى مستوى الخبراء؛ وتقديم الخدمات الاستشارية؛ وتنفيذ المشاريع الميدانية؛ ودعم المنتديات المعرفية المخصصة للاختصاصيين؛ وإصدار المواد التقنية من أجل تعزيز القدرة على معالجة قضايا التنمية المستدامة والتحديات التي تطرحها.

22-19 وستسعى الإسكوا في إطار هذا البرنامج الفرعي إلى تحقيق أقصى قدر من التآزر وبناء الشراكات من خلال التعاون مع مختلف وكالات الأمم المتحدة ومنظماتها ولجانها الإقليمية، والمشاركة في آليات التنسيق المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة حول المياه والطاقة، وفي المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وآلية التنسيق الإقليمي.

البرنامج الفرعي 2- التنمية الاجتماعية

الهدف: دعم الدول الأعضاء في اعتماد نهج قائم على الحقوق لتحقيق التنمية الاجتماعية المنصفة والشاملة للجميع والتشاركية من أجل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030

الإنجازات المتوقعة		مؤشرات الإنجاز
(أ) الدول الأعضاء تضع سياسات أو برامج اجتماعية ترتكز على نهج الحقوق وتساهم في تنفيذ خطة عام 2030، ولا سيما الإدماج الاجتماعي والحماية الاجتماعية	(أ) (1)	ازدياد عدد السياسات أو البرامج التي تضعها أو تطورها الدول الأعضاء لتحسين الحماية الاجتماعية وتوسيع نطاق الخدمات الاجتماعية
	(2)	ازدياد عدد السياسات أو البرامج التي تهدف إلى إدماج الفئات الضعيفة في المجتمع
(ب) الدول الأعضاء تعزز مشاركتها في المشاورات الإقليمية من أجل وضع وتنفيذ السياسات التي تعظم الأثر الإنمائي للهجرة الدولية	(ب)(1)	ازدياد عدد الحالات التي تدخل فيها الدول الأعضاء في حوار تيسره الإسكوا بشأن السياسات الإقليمية الخاصة بالهجرة الدولية
	(2)	ازدياد عدد السياسات التي تنمّ عن الوعي بالفرص التي تتيحها الهجرة الدولية والتحديات التي تطرحها على صعيد التنمية في المنطقة
(ج) الدول الأعضاء تعزز التركيز على نهج العدالة الاجتماعية في التخطيط الإنمائي القائم على المساواة والإنصاف والمشاركة	(ج) (1)	ازدياد عدد المؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي تستعين بالأدوات التي تتيحها الإسكوا لوضع السياسات الهادفة إلى تعزيز العدالة الاجتماعية للجميع
	(2)	ازدياد عدد الدول الأعضاء التي تشارك في المشاورات التي تيسرها الإسكوا بين الجهات المعنية المتعددة بشأن أولويات التنمية الاجتماعية الرئيسية الوطنية والإقليمية

العوامل الخارجية

يُنتظر أن يحقق البرنامج الفرعي 2 هدفه والإنجازات المتوقعة في ظل الافتراضات التالية: (أ) التزام الدول الأعضاء بتنفيذ خطة عام 2030؛ (ب) التزام الدول الأعضاء بتعزيز العدالة الاجتماعية من خلال تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المنصفة والشاملة والقائمة على المشاركة؛ (ج) لجوء الجهات الوطنية المعنية إلى الحوار بشأن السياسات الخاصة بالمجالات الرئيسية؛ (د) إتاحة البيانات والمعلومات اللازمة لاضطلاع الإسكوا بأعمالها التحليلية؛ (هـ) توافر الموارد اللازمة لتنفيذ الأنشطة الخارجة عن الميزانية المقررة؛ (و) مواصلة التعاون مع الشركاء الرئيسيين؛ (ز) ضمان الاستقرار السياسي من أجل تمكين الدول الأعضاء من الانخراط والمشاركة في الأنشطة الوطنية والإقليمية المقررة.

الاستراتيجية

19-23 تتولى تنفيذ البرنامج الفرعي 2 شعبة التنمية الاجتماعية. تعمل الإسكوا عن كثب مع الدول الأعضاء وتدعم جهودها الرامية إلى تحديد أولويات السياسة العامة في مجال التنمية الاجتماعية، آخذة في الاعتبار الاتجاهات الرئيسية والقضايا الناشئة في المنطقة. وهي تولي اهتماماً خاصاً للأثر الذي تخلفه حالات انعدام الاستقرار السياسي والنزاعات في المنطقة على رفاه السكان، وتشجع اتباع النهج القائم على الحقوق في صياغة السياسات الاجتماعية الشاملة للجميع.

19-24 وخلال فترة السنتين 2018-2019، ستستند الإسكوا إلى الخبرة المكتسبة خلال فترات السنتين السابقة لدعم البلدان في تنفيذ الأبعاد الاجتماعية لخطة عام 2030. وستولي اهتماماً خاصاً لاعتماد سياسات الإدماج الاجتماعي والحماية الاجتماعية وتنفيذها؛ ودمج المواضيع الرئيسية المتعلقة بالسكان والتنمية البشرية في عمليات صنع السياسات، مع التركيز على تنمية الشباب والهجرة الدولية؛ والدعوة إلى الاسترشاد بمبادئ العدالة الاجتماعية في صياغة السياسات العامة.

19-25 لتحقيق العدالة الاجتماعية لا بد من اعتماد سياسات للتنمية المستدامة تتسم بالشمولية والإنصاف. وستولي الإسكوا اهتماماً خاصاً للاحتياجات الخاصة بالفئات الضعيفة مثل الشباب والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والعاملين في القطاع غير النظامي والمهاجرين والفقراء، بما في ذلك في سياق الدعم الذي تقدمه من أجل تنفيذ خطة عام 2030 على الصعيد الوطني.

19-26 ونظراً إلى أن أهداف التنمية المستدامة معروضة كمصفوفة في خطة عام 2030 وإلى تركيز الخطة على الإدماج الاجتماعي، ستفيد الإسكوا من هيكليتها المتعددة الاختصاصات لدعم الدول الأعضاء في تعزيز التكامل بين سياساتها في مجالات الإدماج الاقتصادي للفئات الضعيفة، ولا سيما الشباب، واستدامة الخدمات المجتمعية والتنمية الحضرية. وستساعد الإسكوا الدول الأعضاء في تحسين إدارة الإدماج الاجتماعي، بما في ذلك من خلال توسيع نطاق المشاركة المدنية.

19-27 وستعدّ الإسكوا التحليلات المعيارية اللازمة لدعم إصلاح السياسات الاجتماعية من خلال إجراء مشاورات إقليمية والقيام بأنشطة التعاون الفني، بما في ذلك تقديم الخدمات الاستشارية، وتنظيم ورشات عمل لبناء القدرات، وتنفيذ المشاريع الميدانية. وستواصل الإسكوا القيام بدورها كمنتدى إقليمي يتيح تبادل الخبرات والممارسات الجيدة والدروس المستفادة في مجالات التنمية الاجتماعية الرئيسية داخل المنطقة العربية أو خارجها. وستعمل على تعزيز الشراكات مع اللجان الإقليمية الأخرى، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية، ومؤسسات المجتمع المدني.

البرنامج الفرعي 3- التنمية والتكامل الاقتصادي

الهدف: تحقيق المستوى المعيشي الأساسي للجميع في الدول الأعضاء، من خلال تنمية اقتصادية مستدامة وشاملة في إطار من التكامل الإقليمي

الإنجازات المتوقعة		مؤشرات الإنجاز
(أ) الدول الأعضاء تستجيب بفعالية أكبر للحد من الفقر عن طريق اعتماد وتنفيذ نهج الفقر المتعدد الأبعاد	(أ) (1)	ازدياد عدد الدول الأعضاء التي توافق على خطة عمل إقليمية لمعالجة الفقر المتعدد الأبعاد
	(2)	ازدياد عدد الدول الأعضاء التي تعتمد سياسات تهدف إلى إرساء أساليب جديدة لرصد مؤشرات الفقر المتعدد الأبعاد واللامساواة
	(3)	ازدياد عدد الدول الأعضاء التي تعتمد وتنفذ خططاً وسياسات إدماجية لمعالجة الفقر المتعدد الأبعاد واللامساواة
(ب) الدول الأعضاء تحقق فعالية أكبر في سد الفجوة التمويلية وجمع الأموال من المصادر التقليدية والمبتكرة لتنفيذ الأهداف الواردة في الخطط الإنمائية الدولية	(ب)(1)	ازدياد عدد الدول الأعضاء التي تنفذ التدابير الرامية إلى تعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية وفق خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية
	(2)	ازدياد عدد الدول الأعضاء التي تعتمد إصلاحات وتشريعات تنظيمية لتحسين بيئة الأعمال
(ج) تعزيز بيئة سياسات الاقتصاد الكلي المؤاتية للتكامل الإقليمي من خلال أدوات تقييم السياسات	(ج) (1)	ازدياد عدد المؤسسات التي تصمم أدوات اقتصادية واستراتيجيات قائمة على المعرفة بدعم من الإسكوا
	(2)	ازدياد عدد الدول الأعضاء التي تضع وتنفذ سياسات باستخدام أدوات التوقع التي تتيحها الإسكوا
(د) تعزيز تطبيق مبادئ الحوكمة الاقتصادية الجيدة من أجل تسهيل التحول الاقتصادي الشامل للجميع والتكامل الإقليمي	(د) (1)	ازدياد عدد الدول الأعضاء التي تستخدم مؤشرات الحوكمة الاقتصادية للاسترشاد بها في وضع السياسات في القطاعين العام والخاص
	(2)	ازدياد عدد الدول الأعضاء التي تعتمد سياسات التحول الاقتصادي وتحسين الحوكمة الاقتصادية من أجل تيسير تطوير سلاسل القيمة الإقليمية المجدية والصلة بسلاسل القيمة العالمية
(هـ) تحسين التنسيق الإقليمي بين الدول الأعضاء في ما يتعلق بالبنى الأساسية العابرة للحدود، ولا سيما في مجال النقل وتسهيل التجارة	(هـ) (1)	ازدياد عدد الدول الأعضاء التي تعتمد وتنفذ اتفاقات إقليمية أو ثنائية للتجارة عبر الحدود وتيسير التجارة، مثل الاتحاد الجمركي العربي، من أجل تعزيز التجارة البينية والأقاليمية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	(2) ازدياد عدد الدول الأعضاء التي تعتمد وتنفذ توصيات الإسكوا من أجل تعزيز تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية من أجل النهوض بالتجارة
	(3) ازدياد عدد الدول الأعضاء التي تعتمد الاتفاقات المعقودة في إطار نظام النقل المتكامل بين الدول العربية وتشكل لجاناً وطنية للنقل وتسهيل التجارة

العوامل الخارجية

يُنتظر أن يحقق البرنامج الفرعي 3 هدفه والإنجازات المتوقعة في ظل الافتراضات التالية: (أ) التزام الدول الأعضاء بزيادة التعاون والتكامل على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي؛ (ب) عدم حصول عجز كبير في تمويل الميزانية؛ (ج) توفّر الاستقرار السياسي والأمني الميسِّر في الدول الأعضاء والمنطقة بما يسمح بتنفيذ خطة العمل؛ (د) إتاحة الإحصاءات المحدثة والموثوق بها؛ (هـ) حيازة الحكومات على ما يكفي من الاستقرار لإيلاء الاهتمام الواجب لهذه المسائل.

الاستراتيجية

19-28 تتولى تنفيذ البرنامج الفرعي 3 شعبة التنمية والتكامل الاقتصادي. خلال فترة السنتين 2018-2019 ستعمل الإسكوا مع الدول الأعضاء على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتعزيز العدالة الاجتماعية. وتشكل استراتيجية البرنامج الفرعي للفترة 2018-2019 استمرارية لتلك المعتمدة للفترة 2016-2017. وباستخدام الأدوات التي صممتها الإسكوا في فترة السنتين 2016-2017 لرصد الفقر واللامساواة وفعالية السياسات المالية، ستحسن مؤازرتها ودعمها للدول الأعضاء. وستعد المزيد من التقارير التحليلية والدراسات الفنية المرتكزة على الأدلة لتحديد الفجوات في تلك المجالات وإيجاد الحلول بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع مراعاة الأولويات الوطنية والإقليمية. وفي هذا السياق، ستعمل الإسكوا عن كثب مع جامعة الدول العربية.

19-29 وستقدم الإسكوا الدعم للدول الأعضاء في تنفيذ خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. وبالتالي ستركز على تعبئة الموارد المالية واعتماد السياسات المالية الملائمة لسد الثغرات في مسار تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

19-30 ولا يزال التعثر في تحقيق العدالة الاجتماعية في المنطقة عائداً إلى عدم المشاركة في حوار سياسي، ولا سيما بشأن الميزانية الحكومية والسياسات المالية. ولا بد من إجراء تقييم للسياسات مرتكز على الأدلة تمهيداً لإجراء حوار بنّاء بشأن تلك المسائل. وستدعم الإسكوا المؤسسات والجهات المعنية بصنع السياسات في وضع أدوات لتقييم السياسات استناداً إلى نماذج اقتصادية، لتهيئة بيئة سياسات الاقتصاد الكلي الكفيلة بتحقيق التكامل الإقليمي وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

19-31 وستضطلع الإسكوا بأنشطة مختلفة تهدف إلى تشجيع إحداث التحول الاقتصادي وبناء قدرات الدول الأعضاء في هذا الاتجاه. وستعمل على تحسين كفاءة البنى الأساسية واعتماد السياسات المالية الفاعلة لتوسيع

نطاق الصادرات. وهذا ما سيتيح للقطاع الخاص مجال تحسين قدرته على المنافسة وإنتاج السلع والخدمات ذات القيمة العالية وإقامة سلاسل القيمة على المستوى الإقليمي وتحسين صلة السلاسل الإقليمية بسلاسل القيمة العالمية في المجالات التي تتسم فيها المنطقة بميزات نسبية، بالاستفادة من مواردها الطبيعية والمالية والبشرية. وفي هذا السياق، ستقدم الإسكوا الدعم للدول الأعضاء في سعيها إلى تحقيق درجات أعلى من التكامل في ما بينها عن طريق تسهيل تبادل عوامل الإنتاج وتنسيق السياسات الاقتصادية.

19-32 وبغية تقديم الأدلة الداعمة لتشجيع التكامل الاقتصادي الإقليمي وتحديد مجالات التركيز للمنطقة العربية، ستجري الإسكوا تحليلات كمية دقيقة للترتيبات القانونية والمؤسسية اللازمة لخلق البيئة الملائمة للتكامل الاقتصادي الإقليمي وتحقيق الأهداف الإنمائية للمنطقة، بما فيها معدلات مرتفعة لنمو اقتصادي قائم على كثافة اليد العاملة.

البرنامج الفرعي 4- التكنولوجيا من أجل التنمية والتكامل الإقليمي

الهدف: تعزيز تطوير التكنولوجيا ونقلها ونشرها واستخدامها لتحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة

الإنجازات المتوقعة		مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز الأطر المؤسسية الوطنية الخاصة بالتكنولوجيا لأغراض التنمية والابتكار	(أ) (1)	ازدياد عدد السياسات والاستراتيجيات والخطط المتعلقة بالتكنولوجيا من أجل التنمية والابتكار
	(2)	ازدياد عدد السياسات المنقحة بهدف تعزيز التكنولوجيا من أجل التنمية والابتكار
(ب) تحسين التعاون الإقليمي من أجل تعزيز التكنولوجيا والابتكار من أجل التنمية المستدامة	(ب)(1)	ازدياد عدد الهيئات والشبكات المؤسسية التي يتم إنشاؤها أو تعزيزها لزيادة التكامل الإقليمي وتيسير التعاون في مجال التكنولوجيا
	(2)	ازدياد عدد المبادرات الإقليمية التي تعزز التعاون في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار
(ج) تعزيز الأطر المؤسسية الوطنية من أجل تيسير نقل التكنولوجيا	(ج) (1)	ازدياد عدد الدول الأعضاء التي تشارك في المبادرات الرامية إلى نقل التكنولوجيا لأغراض التنمية والابتكار
	(2)	ازدياد عدد الدول الأعضاء التي تضع خططاً شاملة لعدة قطاعات من أجل نقل التكنولوجيا لزيادة قدرة الاقتصادات على المنافسة

العوامل الخارجية

يُنتظر أن يحقق البرنامج الفرعي 4 هدفه والإنجازات المتوقعة في ظل الافتراضات التالية: (أ) استتباب الوضع السياسي المؤاتي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة؛ (ب) عدم تدهور الحالة الأمنية؛ (ج) تمكّن الدول الأعضاء من إعادة توجيه هياكلها وسياساتها الاقتصادية والاجتماعية والالتزام بذلك؛ (د) استعداد المؤسسات الوطنية لتوفير المعلومات ذات الصلة وفي الوقت المناسب؛ (هـ) التزام الدول الأعضاء بزيادة التعاون والتكامل دون الإقليمي والإقليمي.

الاستراتيجية

19-33 تتولى تنفيذ البرنامج الفرعي 4 شعبة التكنولوجيا من أجل التنمية. للتكنولوجيا والمعرفة تأثير بالغ على مسيرة التحول إلى مجتمع منتج قائم على المعرفة. وقد أدّت التطوّرات التكنولوجية التي طالت مؤخراً جميع القطاعات الاقتصادية إلى تغيير في مفهوم النمو الاقتصادي. وتختلف قدرة الدول الأعضاء على التكيُّف مع التغيُّرات المتسارعة في التكنولوجيا والمعرفة والمساهمة فيها. وسيساهم هذا البرنامج الفرعي في توجيه مسيرة الدول الأعضاء في التحوّل إلى مجتمع المعلومات واقتصاد المعرفة من خلال استمرار العمل على تنفيذ ورصد مختلف الأنشطة المنفذة في إطار مبادرات التنمية المستدامة، كالوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+20، ونتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، ونتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات بعد مضي عشر سنوات، وخطة عمل الإسكوا الإقليمية لبناء مجتمع المعلومات، واستراتيجية جامعة الدول العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

19-34 ولتلبية الاحتياجات الإنمائية للدول الأعضاء، ستقوم الإسكوا بإجراء الدراسات التحليلية وإعداد التوصيات بشأن السياسات، وعقد الاجتماعات، وتقديم الخدمات الاستشارية، وتنفيذ المشاريع الإنمائية بالشراكة مع الجهات المعنية الوطنية والإقليمية. وستعمل الإسكوا على تعزيز التعاون الإقليمي وبناء الشراكات للاستفادة من البحث والتطوير في مجال التكنولوجيا والابتكار من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وستساهم الأنشطة التي تضطلع بها في تحفيز التغيير في عملية صنع السياسات على المستويين الوطني والإقليمي، ومساعدة الدول الأعضاء في وضع استراتيجيات موجهة نحو تحقيق النتائج. وستدعو إلى اعتماد مجموعات متكاملة من المقاييس والمؤشرات لتوجيه عملية صنع القرارات الاستراتيجية وتحديد الأولويات في صياغة السياسات. وستعتمد الإسكوا على التعليقات الواردة من الدول الأعضاء ونماذج القياس المطبقة على الصعيدين الإقليمي والعالمي في تقييم خطط العمل ومراجعتها، ورصد التقدّم في تنفيذها، وتقييم أثر استخدام التكنولوجيا على اقتصادات البلدان واقتصاد المنطقة. ولمساعدة بلدان المنطقة على الاستفادة من الفرص التي تتيحها التطوّرات في التكنولوجيا والمعرفة، ستنفذ الإسكوا مشاريع ميدانية تشتمل على البعد الاجتماعي وتعتمد على المشاركة الفاعلة للمجتمعات المحلية، وتولي اهتماماً خاصاً لتشغيل الشباب وتمكين المرأة.

19-35 وستركز الإسكوا على الاستفادة من التكنولوجيا في تيسير تحوّل البلدان العربية إلى مجتمع المعلومات واقتصاد المعرفة. وستعمل على تعزيز القدرة التنافسية لقطاعات التكنولوجيا، وتهيئة البيئة المؤاتية، وتطوير الخدمات الإلكترونية المبتكرة، والدعوة إلى اعتماد وتنفيذ الاتجاهات الجديدة في مجال الحكومة الإلكترونية، ولا سيما مبادرات الحكومة المفتوحة. وسيساعد مركز الإسكوا للتكنولوجيا (عمّان) قطاعات الإنتاج والجامعات ومراكز البحث في الدول الأعضاء على حيازة الأدوات والقدرات اللازمة لاقتناء وتطوير التكنولوجيات الملائمة والضرورية لمعالجة تحديات الاستدامة. ولتسهيل الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لجميع شرائح

السكان في المنطقة، ستعمد الإسكوا إلى تشجيع الدول الأعضاء على تعزيز الهياكل الأساسية لهذه التكنولوجيا، وإنشاء دعامة إقليمية للاتصالات، وخفض تكاليف الحصول على خدمات الحزمة العريضة والاتصالات الجوالة.

البرنامج الفرعي 5- الإحصاءات لوضع سياسات مرتكزة على الأدلة

الهدف: تحويل النظام الإحصائي الإقليمي إلى نظام فعال ومنسق للإحصاءات الوطنية والإقليمية يتيح إنتاج وتبادل البيانات الإحصائية الداعمة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030

الإنجازات المتوقعة		مؤشرات الإنجاز
(أ) تحسين التنسيق داخل النظام الإحصائي الإقليمي لدعم تبادل البيانات وتطوير القدرات الإحصائية المشتركة	(أ) (1)	ازدياد عدد الدول الأعضاء التي تعتمد اتفاقات ومبادئ توجيهية بشأن نظام إحصائي إقليمي
	(2)	ازدياد عدد قواعد البيانات الموحدة، والاستبيانات المشتركة، والبيانات المشتركة
(ب) زيادة توافر الإحصاءات في وضع سياسات تستند إلى الأدلة ورصد خطة عام 2030 من خلال تنفيذ المعايير الإحصائية والمبادئ التوجيهية والتوصيات ذات الصلة	(ب)(1)	ازدياد نسبة مؤشرات التنمية المستدامة المصنفة بالكامل المنتَجة على المستويات الوطنية
	(2)	ازدياد عدد الدول الأعضاء التي توفر ما لا يقل عن 60 في المائة من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية لقواعد البيانات الإحصائية الرئيسية
(ج) زيادة توافر البيانات الإحصائية عن المنطقة، استناداً إلى بيانات تجمعها وتنشرها الدول الأعضاء لتحقيق أهداف وطنية وإقليمية	(ج) (1)	ازدياد عدد المنهجيات الإحصائية والفهارس ومجموعات البيانات المعتمدة في إطار اللجنة الإحصائية التابعة للإسكوا
	(2)	ازدياد عدد المبادرات التي تصمَّم باستخدام المنهجيات والفهارس ومجموعات البيانات الإحصائية

العوامل الخارجية

يُنتظر أن يحقق البرنامج الفرعي 5 هدفه والإنجازات المتوقعة في ظل الافتراضات التالية: (أ) السماح للمؤسسات المعنية في الدول الأعضاء بطلب واستخدام بناء القدرات وغير ذلك من الموارد التي تتيحها الإسكوا؛ (ب) قبول المعايير الإحصائية الدولية المحددة على المستوى السياسي؛ (ج) إتاحة بيانات ومؤشرات محددة حول البلد من المصادر الوطنية؛ (د) إتاحة الأدوات التكنولوجية وأدوات النشر الملائمة؛ (هـ) عدم تأثر البيانات حول مواضيع إحصائية محددة بالفجوة الكبيرة بين البلدان المتقدمة من الناحية الإحصائية وتلك الأقل تقدماً؛ (و) محافظة الشركاء الإقليميين والدوليين على التزامهم بالنهج المنسق لبناء القدرات الإحصائية وجمع وتبادل البيانات الإحصائية.

الاستراتيجية

19-36 تتولى تنفيذ البرنامج الفرعي 5 شعبة الإحصاء. لا تزال المنطقة بحاجة إلى تحسين جودة الإحصاءات، ودقتها، وتوفرها، وقابليتها للمقارنة. وينبغي أن ينطلق هذا التحسين من داخل النُظم الإحصائية الوطنية للدول الأعضاء.

19-37 وفي هذا السياق، ستوفر الإسكوا إطاراً مؤسسياً شاملاً لتوجيه تطوير العمل الإحصائي في المنطقة بالتعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين. وستعزز قدرات الدول الأعضاء في جمع وتحليل ونشر البيانات الإحصائية اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. فتحسين البيانات والإحصاءات يُعتبر حيوياً لمتابعة تنفيذ خطة عام 2030.

19-38 ولذلك ستُعطى الأولوية لتطوير المؤسسات المعنية بإنتاج الإحصاءات الرسمية وتمكين الدول الأعضاء من إنتاج الإحصاءات الجيدة التي تستوفي المعايير والتوصيات الدولية. وستقدّم الإسكوا الدعم إلى الدول الأعضاء لتحسين الجهاز المؤسسي والإطار القانوني للإحصاءات الرسمية بما يتماشى مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية. كما ستساعدها في تقييم الأنظمة الإحصائية الوطنية بهدف وضع استراتيجيات لتطوير الإحصاءات. ويشمل ذلك تطوير القدرات الفنية والمهارات اللازمة لإجراء المسوح والتعدادات الإحصائية وكذلك تعزيز تبادل المعارف والممارسات الجيدة بين الدول الأعضاء.

19-39 وفي ضوء خطة عام 2030 ودراسة متطلبات تطوير الإحصاءات الرسمية في المنطقة، سيتم تناول المواضيع التالية: السجلات المدنية والإحصاءات الحيوية؛ والفقر المتعدد الأبعاد؛ وجولة عام 2020 من تعدادات السكان والمساكن؛ وسجلات إحصاءات الأعمال التجارية؛ والحسابات القومية؛ وإحصاءات التجارة في الخدمات؛ وإحصاءات الأسعار؛ وإحصاءات البيئة؛ وإحصاءات التنمية الرئيسية.

19-40 أما مجالات الحوكمة والأمن، والإحصاءات في حالات النزاع، وحقوق الإنسان والرفاه، فلا تزال غير مشمولة على نحو كاف في الإحصاءات الرسمية. ونظراً إلى عدم توفر القدرات الفنية والموارد الكافية في الإسكوا لإدراج تلك المجالات الجديدة في عملها، قد يستوجب تحقيق ذلك العمل في إطار شراكة واسعة تضم جهات أكاديمية ومنظمات المجتمع المدني.

19-41 وفي هذا الإطار، ستعمل الإسكوا مع الشركاء الإقليميين والعالميين، بما في ذلك جامعة الدول العربية، والمعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، والمركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي، والمكاتب الإقليمية للوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ووكالة الطاقة الدولية، ومنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين. وستضم الشراكات أيضاً أطرافاً في الشراكة الأوروبية المتوسطية مثل المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (يوروستات)، والوكالة الأوروبية للبيئة.

19-42 والإسكوا مكلفة بتزويد الجهات المعنية في الدول الأعضاء والمنظمات الشريكة في إطار الإسكوا، بما تحتاج إليه من بيانات وخدمات تحليلية، وذلك استناداً بالدرجة الأولى إلى بيانات تنتجها النُظم الإحصائية الوطنية. وستُجري الإسكوا مسوحاً دورية حول حاجات المستخدمين لتقييم مدى الاستفادة من البيانات المنشورة وتعديل برنامج جمع البيانات ونشرها على أساس نتائج التقييم.

43-19 وشعبة الإحصاءات هي الشعبة المسؤولة عن جودة البيانات التي تجمعها وتنشرها الإسكوا. وستضع الشعبة خططاً سنوية لجمع البيانات بهدف تنسيق تلبية طلبات الشُعَب الأخرى على البيانات. وستواصل الشُعَب الأخرى جمع بيانات إحصائية محددة تحتاجها لإجراء الدراسات والتحليلات.

44-19 وستعمل الإسكوا على صياغة اتفاقات ومبادئ توجيهية تتوافق عليها الآراء لتنسيق الإحصاءات الرسمية وتحسين قابليتها للمقارنة، وذلك تحت رعاية اللجنة الإحصائية التابعة للإسكوا. وسيُعهد بهذا العمل لمجموعات استشارية تُنشأ خصيصاً للمجالات ذات الأولوية. وستعمل الإسكوا مع الأنظمة الإحصائية الوطنية على تطبيق المنهجيات والمبادئ التوجيهية الجديدة التي تضعها المجموعات الاستشارية.

45-19 ولتحسين الاتساق بين الوكالات الإحصائية الإقليمية والدولية، ستقوم الإسكوا بدور نشط في مبادرات التعاون والتنسيق التي تتخذها النُظم الإحصائية الإقليمية والعالمية.

46-19 وستواصل الإسكوا عملها كمركز امتياز ومنتدى لتبادل وجهات النظر بشأن المواضيع الإحصائية؛ وتوفير التدريب على الصُعُد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية؛ والعمل على ضمان جودة البيانات، وتقنيات التقدير، وتطبيق التصنيفات والتوصيات الدولية بالتعاون مع المكاتب الإحصائية الوطنية؛ والاستجابة لطلبات المساعدة الفنية؛ والمساعدة على تبادل الخبرات بين الدول الأعضاء.

البرنامج الفرعي 6- النهوض بالمرأة

الهدف: الحد من التفاوت بين الجنسين وتعزيز تمكين المرأة، بما يتماشى مع الاتفاقيات ونتائج المؤتمرات الدولية

الإنجازات المتوقعة		مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز الأطر المؤسسية والقانونية الوطنية لتعزيز المساواة والعدل بين الجنسين، بما في ذلك القضاء على العنف ضد المرأة	(أ) (1)	ازدياد عدد الدول الأعضاء التي تعتمد استراتيجيات وخططاً لتعزيز المساواة والعدل بين الجنسين
	(2)	ازدياد عدد الإصلاحات التشريعية الرامية إلى القضاء على التمييز ضد المرأة وعدم المساواة بين الجنسين و/أو العنف ضد المرأة
(ب) تعزيز تعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين في السياسات الوطنية	(ب)	ازدياد عدد الدول الأعضاء التي تعتمد استراتيجيات وخططاً لتعميم منظور المساواة بين الجنسين
(ج) تحسين عمليات رصد وتقييم الالتزامات الإقليمية والمؤسسية بشأن المساواة بين الجنسين التي تقوم بها الدول الأعضاء	(ج) (1)	ازدياد عدد الدول الأعضاء التي تعدّ تقارير عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) وتستجيب لملاحظات لجنة سيداو
	(2)	ازدياد عدد الدول الأعضاء التي تعتمد خططاً وطنية للتنفيذ والإبلاغ بشأن تحقيق الهدف 5 والغايات المتعلقة بقضايا الجنسين في خطة التنمية المستدامة لعام 2030

العوامل الخارجية

يُنتظر أن يحقق البرنامج الفرعي 6 هدفه والإنجازات المتوقعة في ظل الافتراضات التالية: (أ) توفُّر الإرادة السياسية لتعزيز دور الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة، وتدعيم الحوار مع المجتمع المدني؛ (ب) عدم تدهور الحالة السياسية في المنطقة؛ (ج) عدم انتكاس مسار المكاسب التي تحققت في مجال المساواة بين الجنسين بسبب التغييرات السياسية الراهنة في المنطقة.

الاستراتيجية

19-47 يتولى تنفيذ البرنامج الفرعي 6 مركز المرأة في الإسكوا. خلال فترة السنتين 2018-2019، ستواصل الإسكوا العمل مع الدول الأعضاء على الحد من التفاوت بين الجنسين، وزيادة احترام حقوق المرأة، وتشجيع تبادل الدروس المستفادة في هذا المجال، سعياً إلى إنجاز التكامل الإقليمي وتنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق النمو الشامل للجميع والعدالة الاجتماعية في المنطقة العربية. وفي هذا السياق، ستعمل الإسكوا عن كثب مع الآليات المعنية بالنهوض بالمرأة والجهات الوطنية الأخرى المعنيّة بالمرأة ومع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لتيسير إحداث التغيير عن طريق سد الثغرة المعرفية وتزويد الدول الأعضاء بالأدوات المناسبة لتحقيق المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة على كافة الصُعُد الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية.

19-48 وفي ما يتعلق بالتكامل الإقليمي، ستركز الإسكوا على السمات والتحديات المشتركة للدول العربية من أجل إيجاد منهاج لاتخاذ تدابير إقليمية داعمة للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. وستسعى إلى تنسيق الموقف الإقليمي وتعزيز التآزر بين دول المنطقة عن طريق استحداث آليات ووضع استراتيجيات إقليمية تتماشى مع الالتزامات الدولية لهذه الدول. وستولي اهتماماً خاصاً بالمناطق التي تشهد نزاعات أو تنهض منها.

19-49 وستقدم الإسكوا الدعم للدول الأعضاء في تنفيذ خطة عام 2030 من خلال تزويدها بالآليات والخدمات الاستشارية والبرامج اللازمة لتعزيز قدرة مؤسساتها، ولا سيما الآليات المعنية بالنهوض بالمرأة، لصياغة وتنفيذ استراتيجيات وخطط عمل تراعي الفوارق بين الجنسين وتتناول القضايا الخاصة بكل منهما، ولا سيما في مجال العنف ضد المرأة، لإنهاء الممارسات المؤذية وضمان المشاركة الكاملة والفاعلة للمرأة في الحياة العامة.

19-50 ستشجع الإسكوا على تحقيق النمو الشامل للجميع والعدالة الاجتماعية في المنطقة العربية عن طريق تعزيز معرفة الدول الأعضاء في هذا المجال وقدراتها المؤسسية للوفاء بالتزاماتها الدولية. وستساعدها في تحديد ومعالجة الثغرات التي تشوب تنفيذ الصكوك الإقليمية والدولية، ولا سيما في ما يتعلق بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية والإدارية.

19-51 ولتحقيق تلك الأهداف، ستجري الإسكوا أبحاثاً مرتكزة على الأدلة، وتعدّ مواد معرفية عالية الجودة، بما فيها دراسات معمقة، وتحليلات لحالات معينة، وأوراق موجزة في السياسات. وستصمم وتنفذ برامج وأدوات لبناء القدرات وفقاً لحاجات الدول، ومنها وحدات تدريبية، وذلك استناداً إلى المعايير الدولية وتلبية لاحتياجات المنطقة. وستعقد شراكات مع الجهات المعنية الوطنية والإقليمية وتنفذ أنشطة مشتركة تتضمن اجتماعات لفرق الخبراء وورشات عمل ومؤتمرات مواضيعية وأنشطة التوعية بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين.

البرنامج الفرعي 7- التنمية وتخفيف آثار النزاعات

الهدف: تخفيف أثر الأزمات، بما في ذلك تلك الناتجة عن الاحتلال، ومعالجة التحديات الإنمائية والمؤسسية المرتبطة بالتحولات الجارية في المنطقة العربية

الإنجازات المتوقعة		مؤشرات الإنجاز
(أ) الدول الأعضاء تستجيب بفعالية أكبر لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع والتخفيف من آثاره وتداعياته	(أ) (1)	ازدياد عدد الدول الأعضاء التي تعتمد الاستراتيجيات والتدابير الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وآثاره واحتمال تكراره
	(2)	ازدياد عدد الدول الأعضاء التي تطلب وتتلقى المساعدة الفنية من الإسكوا في مجال الاستجابة الفعالة لآثار النزاعات والأزمات ومعالجة أسبابها الجذرية والتخفيف من تداعياتها
(ب) تعزيز تطوير المؤسسات الوطنية والإقليمية للتخفيف من آثار الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني والمنطقة العربية والدفع بالجهود المبذولة لمساعدة الشعب الفلسطيني على ضمان حقوقه غير القابلة للتصرف وتعزيز قدرته على الصمود	(ب)(1)	ازدياد عدد المؤسسات الوطنية والإقليمية التي تستخدم تحليلات الإسكوا ومقترحاتها السياساتية بشأن آثار الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني والمنطقة العربية
	(2)	ازدياد عدد المؤسسات الوطنية والإقليمية التي تطلب وتتلقى المساعدة الفنية من الإسكوا لتعزيز قدرتها على التخفيف من آثار الاحتلال الإسرائيلي
(ج) تعزيز قدرة المؤسسات العامة في الدول الأعضاء، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، من أجل وضع استراتيجيات إدارية للتصدي للتحديات المؤسسية والإنمائية المرتبطة بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة	(ج) (1)	ازدياد عدد الدول الأعضاء، بما فيها أقل البلدان نمواً، التي تضع سياسات شاملة لعدة قطاعات من أجل التصدي للتحديات المرتبطة بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة
	(2)	ازدياد عدد الشراكات بين أقل البلدان نمواً والشركاء في التنمية لتنفيذ برنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2020-2011

العوامل الخارجية

يُنتظر أن يحقق البرنامج الفرعي 7 هدفه والإنجازات المتوقعة في ظل الافتراضات التالية: (أ) عدم حدوث نقص مفاجئ في التمويل؛ (ب) توفر البيئة السياسية الملائمة في بعض الدول الأعضاء ببناء القدرات المؤسسية استناداً إلى ممارسات الحكم الرشيد؛ (ج) تقبُّل مؤسسات الدولة النهج التشاركي في عمليات التخطيط.

الاستراتيجية

19-52 تتولى تنفيذ البرنامج الفرعي 7 شعبة القضايا الناشئة والنزاعات. لقد اصطدمت عملية التنمية في المنطقة العربية بالتحديات الناتجة عن النزاعات والاحتلال وما خلفته من تداعيات جانبية. وقد ألقت هذه التحديات بضغوط هائلة على قدرة المؤسسات العامة على القيام بدور قيادي في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك تحقيق النمو الشامل للجميع، والعدالة الاجتماعية، والمجتمعات الآمنة الحاضنة للجميع.

19-53 بعض الدول الأعضاء في الإسكوا يسودها النزاع بينما يشكل النزاع تهديداً مباشراً لبعضها الآخر. ولا يزال الاحتلال الإسرائيلي قائماً في فلسطين وغيرها من الأراضي العربية. وقد ضعف الأداء الاقتصادي في البلدان التي تسودها النزاعات وتراكمت التحديات التي تواجه مؤسساتها فأصبحت تعاني من التجزئة، وتكاثر الجماعات المسلحة الخارجة عن الدولة، وانتشار الأيديولوجيات الاستبعادية المتطرفة، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والتدخل العسكري الأجنبي المباشر. وقد أسفر ذلك عن معاناة إنسانية كبيرة، بما في ذلك مئات الآلاف من الوفيات، وملايين المشردين، وخسارات في رأس المال تقدَّر بمليارات الدولارات الأمريكية. كما ساهم تضارب المصالح المحلية والأجنبية في إطالة أمد النزاع وإعاقة جهود حل النزاعات. وقد تسبب استمرار النزاعات لفترات طويلة بظهور تحديات إنمائية ومؤسسية غير مسبوقة ليس فقط في الدول الأعضاء بل أيضاً في بلدان خارج المنطقة العربية. وهذا ما يفرض تكاليف باهظة للتنمية في المرحلة الحالية وللأجيال المقبلة لا تزال غير معروفة مما يؤكد الحاجة إلى وضع السياسات والبرامج الملائمة.

19-54 ولتحقيق الإنجازات المتوقعة للبرنامج الفرعي 7، ستركز الإسكوا عملها في المجالات التالية: (أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وتحليل تأثيرها على التنمية والتخفيف من تداعياتها الجانبية؛ (ب) تعزيز القدرات المحلية والإقليمية للتخفيف من آثار الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني والمنطقة العربية ومساعدة الشعب الفلسطيني في ضمان حقوقه غير القابلة للتصرف وتعزيز قدرته على الصمود؛ (ج) دعم الدول الأعضاء، بما فيها أقل البلدان نمواً، في وضع استراتيجيات وطنية مناسبة للاستجابة للتحديات الإنمائية المرتبطة بالتحولات الجارية في المنطقة.

19-55 وستقدم الإسكوا الدعم للدول الأعضاء لفهم أسباب النزاعات والتصدي لها، وذلك عن طريق إعداد البحوث والتحليلات العالية الجودة، ولا سيما عن أصول النزاعات وأسبابها المباشرة وديناميّاتها على الصعيدين الوطني والإقليمي. وستقوم الإسكوا، من خلال أبحاثها الهادفة إلى توجيه السياسات، بتحديد الآثار المباشرة للنزاعات على التنمية وكذلك على الأجيال المقبلة، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة في الدول الأعضاء والمنطقة. كما ستحدد الإسكوا احتياجات الدول الأعضاء في مجالات الرصد والتحليل لتعزيز قدراتها في هذه المجالات ومن ثم صياغة السياسات والبرامج الهادفة إلى التخفيف من آثار النزاعات.

19-56 وستضطلع الإسكوا، بالتشاور مع المؤسسات الفلسطينية، بأنشطة التحليل والبرمجة من أجل: (أ) رفع مستوى الوعي والقلق بشأن آثار وكلفة الاحتلال على التنمية في فلسطين وفي المنطقة؛ (ب) تعزيز قدرة المؤسسات العامة والمدنية على تخفيف الآثار السلبية للاحتلال على تنفيذ خطة عام 2030؛ (ج) دعم المؤسسات الساعية إلى الدفاع عن حقوق الفلسطينيين وتحقيق العدالة وتنفيذ القانون الدولي؛ (د) تعبئة الموارد لمساعدة الشعب الفلسطيني ومؤسساته. وستلتمس الإسكوا الخبرات الإقليمية والدولية وتتعاون مع هيئات وطنية وإقليمية ودولية، مع كفالة إمساك الفلسطينيين بزمام هذه العمليات في جميع مراحلها.

19-57 ومن خلال العمل التحليلي، ستعمل الإسكوا على تحديد مجموعة من المؤسسات الهامة وتسلسل الإصلاحات المطلوبة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية أو في مرحلة الخروج من النزاع، وستدفع باتجاه المصالحة. وستساعدها على إرساء المجتمعات الآمنة الحاضنة للجميع والقادرة على التكيُّف، وتوفير العدالة للجميع، وبناء المؤسسات الخاضعة للمساءلة، وهذا ما يشكل خطوات أساسية نحو التقدم في جميع أهداف التنمية المستدامة الأخرى. ولهذه الغاية، ستعمل الإسكوا على توفير حيّز حيادي يتيح إجراء الحوار، وستصمم وتنفذ وحدات تدريبية لتعزيز قدرة المؤسسات العامة على تقديم الخدمات الأساسية. كما ستساعد البلدان العربية الأقل نمواً في وضع خطط إنمائية وطنية تعكس أولويات برنامج عمل إسطنبول، وفي وضع منهجيات لتقييم المخاطر من أجل تعزيز القدرة على التكيُّف إزاء الصدمات الخارجية والداخلية، وفي تحقيق أقصى قدر من التآزر في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وستنسق دعمها لأقل البلدان نمواً بالتعاون الوثيق مع المؤسسات الوطنية والوكالات والصناديق والبرامج الأخرى التابعة للأمم المتحدة في المنطقة وفي إطار أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والبلدان الأخرى الأقل نمواً المتضررة من النزاعات في أفريقيا وآسيا.

المرفق

الولايات التشريعية

الولايات العامة

قرارات الجمعية العامة

196/68	مبادئ الأمم المتحدة الإرشادية المتعلقة بالتنمية البديلة
210/68	تنفيذ جدول أعمال القرن 21 وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21 ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة
224/68	متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً
241/68	مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الانسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية
309/68	تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة والمُنشأ عملاً بقرار الجمعية العامة 66/288
214/69	تنفيذ جدول أعمال القرن 21 وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21 ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة
230/69	الثقافة والتنمية المستدامة
239/69	التعاون فيما بين بلدان الجنوب
244/69	تنظيم مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام 2015
277/69	إعلان سياسي بشأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية
307/69	المسائل الشاملة
315/69	مشروع الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام 2015

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

1818 (55)	إنشاء اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا
69/1985	تعديل اختصاصات اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا: تغيير اسم اللجنة
46/1998	تدابير أخرى لإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما
9/2014	تقرير لجنة السياسات الإنمائية
36/2014	تغيير اسم اللجنة الفنية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الى "اللجنة التنفيذية" وتعديل صلاحياتها

11/2015 تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن أعمال دورتها السابعة عشرة

15/2015 التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة 266/67 المتعلق باستعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

26/2015 تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها

30/2015 إعادة تشكيل هيكل مؤتمرات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ للتكيُّف مع خطة التنمية الناشئة لما بعد عام 2015

32/2015 قبول موريتانيا في عضوية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

قرارات الإسكوا

314 (د-28) المنتدى العربي حول التنمية المستدامة

315 (د-28) إنشاء لجنة حكومية للتكنولوجيا من أجل التنمية

316 (د-28) دعم الشعب الفلسطيني

317 (د-28) اعتماد مشروع الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين 2016-2017

318 (د-28) اعتماد تقارير دورات الهيئات الفرعية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

319 (د-28) اعتماد التعديلات المقترحة على برنامج عمل الإسكوا لفترة السنتين 2014-2015

320 (د-28) تغيير اسم اللجنة الفنية إلى اللجنة التنفيذية وتعديل صلاحياتها

321 (د-28) تغيير اسم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية

(من دون رقم) إعلان تونس بشأن العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية

البرنامج الفرعي 1- الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية من أجل التنمية المستدامة

قرارات الجمعية العامة

206/68 البقعة النفطية على الشواطئ اللبنانية

208/68 التدابير التعاونية الرامية إلى تقييم الآثار البيئية للنفايات الناتجة عن إغراق الذخائر الكيميائية في البحر وزيادة الوعي بتلك الآثار

209/68 تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية

211/68 الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث

212/68 حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة

213/68 تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا

214/68 تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي وإسهامه في تحقيق التنمية المستدامة

215/68 تقرير مجلس إدارة الأمم المتحدة للبيئة عن دورته العالمية الأولى وتنفيذ الفرع الرابع-جيم المعنون "الركيزة البيئية في سياق التنمية المستدامة" من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

217/68 التنمية المستدامة للجبال

233/68 التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

215/69 العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل الحياة"، 2005-2015، ومواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة لموارد المياه

220/69 حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة

221/69 تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا

222/69 تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي وإسهامه في تحقيق التنمية المستدامة

225/69 تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

240/69 التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

245/69 المحيطات وقانون البحار

292/69 وضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام

<u>قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي</u>

27/2012 المستوطنات البشرية

<u>قرارا الإسكوا</u>

281 (د-25) التصدي لقضايا تغيُّر المناخ في المنطقة العربية

305 (د-27) التنمية المستدامة في المنطقة ومتابعة مقررات مؤتمر ريو+20 وتنفيذها

البرنامج الفرعي 2- التنمية الاجتماعية

قرارات الجمعية العامة

130/68	السياسات والبرامج المتعلقة بالشباب
131/68	تعزيز التكامل الاجتماعي من خلال الإدماج الاجتماعي
133/68	دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية
137/68	العنف ضد العاملات المهاجرات
143/68	تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا
181/68	تعزيز الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً: حماية المدافعات عن حقوق الإنسان
142/69	تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة حتى عام 2015 وما بعده
143/69	تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين
229/69	الهجرة الدولية والتنمية

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

3/2014	تنظيم لجنة التنمية الاجتماعية وأساليب عملها في المستقبل
4/2014	الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
5/2014	التشجيع على تمكين الناس في سياق القضاء على الفقر وكفالة الإدماج الاجتماعي وتوفير العمالة الكاملة وفرص العمل اللائق للجميع
6/2014	تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعميم مراعاة مسائل الإعاقة في خطة التنمية لما بعد عام 2015
3/2015	الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
4/2015	النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في خطة التنمية لما بعد عام 2015
10/2015	البرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام 2020

قرارا الإسكوا

295 (د-26)	الإعلان الاسترشادي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بشأن الاهتمام بسياسات الشباب – فرصة للتنمية
304 (د-27)	دور المشاركة والعدالة الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة

البرنامج الفرعي 3- التنمية والتكامل الاقتصادي

قرارات الجمعية العامة

199/68	التجارة الدولية والتنمية
200/68	التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية
201/68	النظام المالي الدولي والتنمية
202/68	القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية
204/68	متابعة نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية
222/68	التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل
269/68	تحسين السلامة على الطرق في العالم
279/68	طرائق عقد المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية
205/69	التجارة الدولية والتنمية
207/69	القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية
208/69	متابعة نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية
213/69	دور النقل وممرات النقل العابر في ضمان التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة
227/69	نحو إقامة نظام اقتصادي دولي جديد
235/69	التعاون في ميدان التنمية الصناعية
313/69	خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (خطة عمل أديس أبابا)

قرارا المجلس الاقتصادي والاجتماعي

5/2014	التشجيع على تمكين الناس في سياق القضاء على الفقر وكفالة الإدماج الاجتماعي وتوفير العمالة الكاملة وفرص العمل اللائق للجميع
11/2014	متابعة نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

قرارات الإسكوا

296 (د-26)	تعزيز مؤسسات القطاع العام وموارده لتحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية
303 (د-27)	تعزيز سياسات الاقتصاد الكلي في البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
313 (د-27)	تواتر دورات اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا

البرنامج الفرعي 4- التكنولوجيا من أجل التنمية والتكامل الإقليمي

قرارات الجمعية العامة

198/68	تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية
209/68	تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية
220/68	تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية
302/68	طرائق استعراض الجمعية العامة الشامل لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات
310/68	أربعة حوارات منظمة عُقد كل منها على مدى يوم واحد بشأن الترتيبات الممكنة لإنشاء آلية تيسير تعزز استحداث التكنولوجيات النظيفة والسليمة بيئياً ونقلها ونشرها
204/69	تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

27/2014	تقييم التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات
28/2014	تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية
35/2014	إنشاء لجنة حكومية دولية معنية بتسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
27/2015	تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية

قرارا الإسكوا

294 (د-26)	إنشاء مركز الإسكوا للتكنولوجيا
306 (د-27)	تطوير عملية المنتدى العربي لحوكمة الإنترنت ومواصلة الجهود في مجال تطوير أسماء النطاقات العربية

البرنامج الفرعي 5- الإحصاءات لوضع سياسات مرتكزة على الأدلة

قرار الجمعية العامة

261/68	المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي

31/2014	إطار مرجعي جيوديسي عالمي لخدمة التنمية المستدامة

قرارات الإسكوا

276 (د-24) تعزيز القدرات الإحصائية في منطقة الإسكوا

283 (د-25) التزام بلدان منطقة الإسكوا بالمعايير الدولية لتعزيز الأنظمة الإحصائية الوطنية

286 (د-25) إحصاءات النوع الاجتماعي لأغراض المساواة وتمكين المرأة

287 (د-25) تعزيز القدرات الإحصائية بهدف صنع السياسات المرتكزة على الأدلة

297 (د-26) رصد التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية لأغراض التقدم المجتمعي

البرنامج الفرعي 6- النهوض بالمرأة

قرارات الجمعية العامة

137/68 العنف ضد العاملات المهاجرات

138/68 اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

139/68 تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية

140/68 متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة

181/68 تعزيز الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً: حماية المدافعات عن حقوق الإنسان

191/68 التصدي لجرائم قتل النساء والفتيات بدافع جنساني

227/68 دور المرأة في التنمية

147/69 تكثيف الجهود من أجل القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة

149/69 الاتجار بالنساء والفتيات

150/69 تكثيف الجهود العالمية من أجل القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث

151/69 متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة

236/69 الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

1/2014 حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها

2/2014 تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها

6/2015 تنظيم وأساليب عمل لجنة وضع المرأة في المستقبل

12/2015 إدماج المنظور المراعي لنوع الجنس في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها

13/2015 حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها

21/2015 التصدّي لجرائم قتل النساء والفتيات بدافع جنساني

البرنامج الفرعي 7- التنمية وتخفيف آثار النزاعات

قرارات الجمعية العامة

211/68 الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث

235/68 السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية

278/68 تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

303/68 تعزيز دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وحلها

291/69 تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

327/69 تعزيز الخدمات العامة الشاملة للجميع والخاضعة للمساءلة من أجل تحقيق التنمية المستدامة

قرارا المجلس الاقتصادي والاجتماعي

1/2014 حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها

26/2014 الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الاسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل

قرارات الإسكوا

271 (د-24) تعزيز دور الإسكوا في معالجة آثار النزاع وعدم الاستقرار في إطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية

282 (د-25) التخفيف من آثار النزاع والاحتلال وعدم الاستقرار على التنمية في البلدان الأعضاء في الإسكوا

292 (د-26) رفع قسم القضايا الناشئة والنزاعات في الإسكوا إلى مستوى شعبة وإنشاء لجنة حكومية تُعنى بالقضايا الناشئة والتنمية في الأزمات

296 (د-26) تعزيز مؤسسات القطاع العام وموارده لتحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية

قرار مجلس الأمن

1947 (2010) لجنة بناء السلام